الاسم التام بين سيبويه والنحاة
دراسة تحليلية

صادق علي كاظم
أ.د. أحمد عبدالله نوح المنصوري
قسم اللغة العربية/ كلية التربية القرنة/ جامعة البصرة

The Perfect Noun between Sibawayh and the Grammarians: An analytical Study

Sadiq Ali Kazem
Prof. Dr. Ahmed Abdullah Nouh Al Mansouri
Department of Arabic Language/ College of Education, Qurna/ University of Basra

ملخص البحث

يتناول هذا البحث (الاسم التام)، وهو أحد العوامل اللفظية التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل، إذ يعد سيبويه من أوائل النحاة الذين توقفوا في تحديد حقيقة الاسم التام في (الكتاب)، وهذا ما فتح الباب للنحاة في تناوله بالدراسة والتحليل، فتوسعوا في دراسة مفهومه، وكيفية تكوينه، وتحديد أوجه الشبه التي جعلته يعمل فيما بعده عمل الفعل، ولذا يقوم هذا البحث بتتبع هذه الآراء لدى سيبويه والنحاة، لكشف تصورهم في تحديد هذه المفاهيم، وقد اعتمدنا على تحقيق د. محمد كاظم البكاء وفكرته القائمة على التمييز بين (العامل النحوي) الذي يُحدد مواضع الكلم و(العلاقة) التي تقع بين العامل والمعمول.

الكلمات المفتاحية: الاسم التام، سيبويه، النحاة، العامل النحوي، العلاقة

Abstract

This research deals with the perfect noun, which is one of the verbal factors that later acts as a verb. Sibawayh has been considered one of the first grammarians who determined the truth of the perfect noun in (the book). This is what opened the door for grammarians to study and analyze it. They expanded their study of its concept, how to form it, and identified the similarities that made it function as a verb. Therefore, this research traces these opinions of Sibawayh and the grammarians to reveal their perception in defining these concepts. We relied on the investigation of Dr. Muhammad Kazem Al-Baki and his idea based on the distinction between the (grammatical factor) that determines the positions of words and the (relationship) that occurs between the agent and the object.

Keywords: the perfect noun, Sibawayh, grammarians, grammatical factor, relationship

مفهومه وتكوينه:

ورد مصطلح (تمام الاسم) في بعض تعليقات سيبويه، يقول: ((المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسمٍ واحدٍ منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم...ولو قلت: (هذا زيدٌ) كنتَ في الصفة بالخيار: إن شئتَ وصفت وإن شئت لم تصف، ولستَ في المضاف إليه بالخيار؛ لأنَّه تمام الاسم وإنَّما هو بدلٌ من التنوين))[١]، يرى سيبويه أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد وبالمضاف إليه يكتسبُ المضاف التمام النحوي ويصيرُ بإمكانه أن يُقيمُ علاقة نحوية مع ما يَليه من الأسماء[٢]، ويعلّق الدكتور غالب المطلبي على نص سيبويه أعلاه، قائلاً: ((وهذا يعني أنَّه مادام المضاف إليه من تمام الاسم وهو بديل من التنوين، فالتنوين عنده من تمام الاسم أيضاً))[٣]، والجدير بالذكر أنَّ التنوين والنون عند سيبويه بمنزلةٍ واحدةٍ[٤].

إنَّ المُتأملَ في كتابِ سيبويه يجد أنَّه قد اهتم في مواضع عديدة ببيان أهمية التنوين بإقامة العلاقات النحوية، فقد بيّنَ في أكثر من موضعٍ أنَّ الاسمَ المشتق لا يمكن أن يدخل في حالة العمل النحوي إلاّ إذا اقترنَ بالتنوين، ومن ذلك قوله: ((إذا أردتَ فيه مِن المعنى ما أردتَ في (يَفْعلُ) كان نكرةً منوناً، وذلك قُولكَ: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً))[٥] حيث يبيّن سيبويه أنَّ الاسم المشتق بسبب اقترانه بالتنوين صار بإمكانه أن يُقيمَ علاقة نحوية مع ما يَليه من الأسماء، فالتنوين إذاً يشتركُ مع الاسم في تحديد علاقةٍ ما، وهي تمكُّن الكلمة في وظيفتها النحوية داخل الجملة، فتكون الكلمة غير مفتقرة إلى ما بعدها لتمام الاسم بالتنوين،

ولذا فالاسم مع التنوين لا يضاف إنَّما الإضافة تكون عند افتقار الاسم لغيره، ومن هنا إنَّ التنوين عند سيبويه عبارة تدل على التمام[٦]. وتحدَّثَ في موضعٍ آخرٍ عن الوظيفة التي أُعطِيَتْ للتنوين وللإضافة في إنشاء العلاقات النحوية، وذلك في حديثِهِ عن عاملِ (الحال)، فقالَ: ((وكما حالتْ الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: لي مثلهُ رجلاً، ولي ملؤهُ عسلاً، وكذلك ويحَهُ فارساً، وكما منعت النون في (عشرين) أن يكون ما بعدها جرّاً، إذا قلتَ: (له عشرون درهماً) فعمل الفعل ههنا فيما يكون حالاً كعمل (لي مثله) فيما بعدها...))[٧]، وتعليقاً على هذا النّص يقولُ السيرافي: ((يعني أنَّكَ تقولَ: (عشرون درهماً) فيتنصب (درهماً) على التمييز وقد حالت النون بينَ (عشرين) وبين (درهم) أن ينجرَّ الدرهم، بإضافة العشرين إليه ألَا ترى أنَّكَ تقولُ: (عشرو زيدٍ) إذا أردتَ إضافتها إلى مالِكها وتحذف النون، فقد عَلِمتَ أنَّ النون (حائلة) بين (عشرو) وبين (الدرهم) أن يكون منجرّاً))[٨] فيؤكد السيرافي في شرحه لنص سيبويه أنَّ (النون) في (عشرين) (حائل) لمنع الاسم من الإضافة، إذ لولا النون لأصبحَ التمييز مجروراً بالإضافةِ، وتوقف الدارسون عند دلالة النون في(عشرين) ومنهم العالم اللغوي (كارتر)، إذ قال: ((التنوين يعترض التأثير النحوي... فبالضرورة نجد أنَّ الكلمات التي تنتهي دائماً بالتنوين كـ(عشرون) لا يمكن مطلقاً أن تُضاف إلى كلمة أُخرى مجاورة في حالة الجر أو الخفض. ومِن هذا يمكن استخلاص نتيجتين، أوّلهما: إنّ التنوين علامة حدود شكلية للوحدة الصرفية الكاملة... وثانيهما: إنَّ العناصر المؤشرة بهذه الطريقة

على أنَّها كاملة تستطيع أن تؤثرَ في عناصر أُخرى في الكلام بحيث الأخير يتخذ حالة النصب))[٩]، وأمَّا الدكتور محمد كاظم البكاء فقد فسَّرَ علاقة العامل مع معموله في (الاسم التام) بـ(العلاقة الصوتية)، إذ يقولُ: ((تسود في الكتاب عدة ظواهر صوتية ومن أظهرها (التنوين)... فمن أمثلة التنوين ما يُعرف لدى النحاة بـ(تمام الاسم بالتنوين))[١٠]، ثمّ قال: ((وهذه الظواهر الصوتية لا تكشف عنها فقولك: الضاربو زيدٍ، يظهر أثر الجرّ في كفّ التنوين، ولكنَّهُ لا يدلُّ على أنّ (الضاربو) هو العامل في الجر))[١١]، وما يُفهمُ من كلامهِ أنَّه إذا وجدت (النون) في (الضاربون) تحصل (العلاقة الصوتية) فعلاقة (ضاربون) مع معمولها (علاقة صوتية)، وإذا لم توجد حصلت الإضافة، وأمّا الدكتور غالب المطلبي، فقد ذهبَ إلى أنَّ العامل يرتبط مع معموله في (الاسم التام) بـ(علاقة الخلاف)، إذ يقول: ((يمكن تفسير ذلك بأنَّ وظيفة هذه الأشياء من هذه الجهة منع بناء علاقة إضافة أُخرى، بين الاسم نفسه وما يَليه من أسماء فكأنَّ ذلك مشتمل على إشارة إلى أنَّ العلاقة القائمة بين الاسم وما يَليه علاقة من نمط آخر))[١٢]، وهذا يعني أنَّ المطلبي فسّرها بعلاقة مخالفة لعلاقتها الأصليّة وهي (الإضافة)، ولذا فالباحث يميل إلى رأي المطلبي؛ لأنَّ سيبويه قال: ((لأنَّهُ ليس مِنْ صِفَته ولا محمُولاً على ما حُمِلَ عليه وذلك الاسم «عشرون» وما أشبهها))[١٣]، أي: إنَّ الاسم بعد «عشرين» منصوب؛ لأنَّهُ ارتبط بـ«عشرين» بعلاقة «المخالفة»، وبما أنَّ البحث يقومُ على الفصل بين العامل والعلاقة، نرى أنَّ العامل هو تمام الاسم ونصب ما بعده بـ(علاقة الخلاف)، وبهذا يتضحُ أنَّ معاقبة

التنوين والنون والإضافة للاسم تؤثر بأمرين:

الأوّل: منع الاسم من إقامة علاقة مع ما يطلبه ويقتضه فيرتبط بعلاقة من نمط آخر.

الثاني: التمام النحوي للاسم المرتبطة به بحيث يصبح تاماً وقادراً على التأثير النحوي في الاسم الذي يليه.

وأمَّا النحاة، فقد بيَّنَ المبرّد (ت٢٨٥هـ) مفهوم تمام الاسم في باب (التبيين والتمييز)، وإن لم يصرّح بالمصطلح، إذ بيَّنَ أنَّ العامل في التمييز هو ((الفعل وما يشبهه في تقديره))[١٤]، فقد حدّد المبرّد عوامل تمييز الجملة وهي الفعل وما يشبه الفعل، وذهب الدكتور خليل خلف العامري إلى أنَّ للنحاة في تمييز الجملة قولين هما: ((ما فيهما من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له))[١٥]، ويعني العامري بـ(ما أصل العمل له) هو ((الذي تضمّنته الجملة))[١٦]، وقد أطلق عليه ابن عصفور (تمام الكلام)[١٧]، وأمَّا شبه الفعل فهو العامل اللفظي الذي يعمل عمل الفعل في نصب التمييز، وهي (المشتقات)[١٨]، وبيَّنَ المبرّد أنَّ (عشرين) ونحوها تعمل عمل اسم الفاعل لشبهها به، إذ يقول: ((فأمّا النصب فإنَّما كان فيه؛ لأنَّ النون منعت الإضافة، كما تمنعها إذا قلتَ: هؤلاء ضاربون زيداً. ولولا النون لأَضفتَ فقلتَ: هؤلاءِ ضاربو زيدٍ، كما تقول: هذه عشرو زيدٍ))[١٩]، وعدَّ المبرّد هذا الشبه شبهٌ لفظي لذا فهي تشبهُ في العمل دونَ المعنى، إذ قال: ((فإذا قلتَ: عشرون رجلاً فإنَّما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيهاً بذلك؛ كما أنَّ قولكَ: إنَّ زيداً منطلقٌ، ولعلَّ زيداً أخوك مشبّهٌ بالفعل في (اللفظ)، ولا يكون منه (فَعل)، ولا (يَفْعل) ولا شيءٌ من أمثلة الفعل))[٢٠]، ويوضح أنَّ (عشرين) تعمل فيما

بعدها كما يَعملُ (ضاربون) فيما بعده حيث أنَّ النون منعت (ضاربين) من إضافة إليها ما بعدها فلولا: ((النون لأضفتَ فقلتَ: هؤلاء ضاربو زيدٍ؛ كما تقول: هذه عشرو زيدٍ))[٢١] إلاّ أنَّ (ضاربين) اسم مشتق مأخوذٌ من الفعل فهي أسماء وتعمل عمل الفعل[٢٢] و(عشرين) اسم جامد، ولهذا فهو شبهٌ في اللفظ لا في معنى، فهي تعمل كعمل الفعل ولكنَّها ليست بأفعال، ويُضيفُ قائلاً: ((هذا سبيل كلّ ما كانت النون فيه عاملة من التبيين))[٢٣]، وكأنَّهُ يرى أنَّ العاملَ في التمييز النون في (عشرين)، ولعلَّهُ يُفسّر سبب النصب، فردّه إلى تأثير النون التي غيّرت علاقة الاسمين من الإضافة إلى النصب على التمييز، والذي يُرجحُ هذا الرأي قوله: ((أمّا النصب فإنَّما كان فيه؛ لأنَّ النون منعتْ الإضافة، كما تمنعُها إذا قلتَ: هؤلاء ضاربون زيداً))[٢٤]، ويبدو للباحث أنَّ المبرّد قد تَنبّه إلى الفرق بين العامل والعلاقة فحددّها تطبيقاً.

وتوقف ابن السراج (ت٣١٦هـ) عند (تمام الاسم)؛ وقد كان منهجهُ في التبويب النحوي قائماً على أثر العوامل في نوع الكلم من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وبما أنَّ التمييز تختلف عوامله، عالجهُ في موضعين، الأوّل عند تمام الكلام، والأخر عند تمام الاسم، إذ يقول: ((هذا الضرب كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة، أو مضمرة قد تما بالإضافة والنون[٢٥] و(حالت) النون بينهما أو الإضافة ولولاهما لصلح أن يُضاف إليه والفرق بين هذا الضرب من التمييز وبين التمييز الذي قبله أنّ المنصوب هنا ينتصب عند (تمام الاسم) وذلك ينتصب عند (تمام الكلام)) [٢٦] فقد فَصَلَ بينَ هذين النوعين من التمييز

في تبويبه النحوي باعتماد أثر العامل، إذ يرى أنَّ العامل في التمييز في هذا القسم هو(تمام الاسم) الذي تمَّ بالنون والإضافة، وفسّرَ نصب التمييز بأنّ النون والإضافة حالت بين الاسم التام وبين ما يليه من الإضافة فنصب وهو بهذا يشبه المفعول الذي حال الفاعل بينه وبين الفعل، فقال: ((إذا قلت: لي مثلهُ زيداً... الهاء في مثله حالت بين «مثل» وبين «زيد» أن تضيفه إليه... فنصبتهُ كما نصبت المفعول لمّا حال الفاعل بينه وبين الفعل. ولولا المضاف، والنون لأضفته إليه؛ لأنَّ كلّ اسم يلي اسماً ليس بخبر له، ولا صفة ولا بدل منه فحقه الإضافة)) [٢٧]، يؤكد ابن السراج على مسألة هامة وهي أنَّ (الهاء) منعت (زيد) من أن يُحمل على (مثل) فيكون مضافاً له؛ لأنَّ علاقة الاسم بما يليه هي إمّا أن يكون خبراً له، أو يكون صفةً له، أو يكون معطوفاً، أو مضافاً، ولأنَّ (زيداً) لم يكنْ خبراً، ولا صفةً، ولا معطوفاً فحقه الإضافة، ولكنَّ الهاء منعت هذا الارتباط، وهذا الاسم لابدّ أن يعملَ بما يليه؛ لأنَّه يقتضيه، ولذا ارتبط به بعلاقة مخالفة للأصل فنصبه على التمييز، وهذا ما يعنيه سيبويه بقوله: ((لأنّه ليس من صِفتهِ ولا محمولاً على ما حُمِلَ عليه))[٢٨]، وهذا ما يكشف لنا عن العلاقات التي تربط الأسماء بعضها ببعض، ثمّ نضجت هذه الفكرة لدى عبدالقاهر الجرجاني بنظريته المعروفة نظرية النظم[٢٩].

وعدَّ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) (تمام الاسم) أحد العوامل اللفظية، وذلك في كتابه (العوامل المائة) حيث بيّنَ كيفية تكّون الاسم التام، فقال: ((السابع من العوامل اللفظية القياسية (الاسم التام). والمراد بالاسم التام أن يكون على حالة لا يمكن إضافته منها، لأنَّ

الاسم مستحيل الإضافة مع:

- التنوين.
- نون التثنية.
- نون الجمع.
- ومع الإضافة لأنَّ المضاف لا يضاف ثانياً))[٣٠].

فبيّنَ الجرجاني أنَّ العامل في تمييز المفرد هو (تمام الاسم) وقد تمَّ، بالتنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة، وهي التي منعت الاسم من الإضافة فنصب على التمييز، وهذا ما عليه النحاة كأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ه)[٣١]، والزمخشري (ت٥٣٨ه)[٣٢]، وكمال الدين ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)[٣٣]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٣٤] وغيرهم، وعلى الرغم من أنَّهم تنبَّهُوا إلى الفرق بين العامل في التمييز وهو (تمام الاسم)، وأنَّه نصب بسبب (المانع) من هذه الأشياء الأربعة التي منعت حقه في الإضافة، إلاّ أنهم لم يفصّلُوا القول في بيان الفرق بيْنَ العلاقة والعامل حتى عدَّ ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) أنَّ العامل في تمييز المفرد هو التنوين والنون..الخ، في بيانه لأنواع العامل في التمييز، إذ يرى أنَّ العامل في التمييز: ((على ضربين: فعلٌ محضٌ، ومعنى فعلٍ. فالفعل، نحو: تصبب زيدٌ عرقاً.. وبابه. والمعنى: (الحاجز) المقدم ذكره في الاعداد، والمقادير، وهو التنوين، والنون، والإضافة، وقيل: إن عامل هذا النوع، إنّما هو الظرف في نحو: عندي قفيزان براً، والمجرور في نحو: لي مثله رجلاً، فيكون حينئذٍ لفظياً))[٣٥]، لكنَّ أبا حيّان الأندلسي رفض قوله هذا، فقال: ((ظاهر هذا الكلام أنَّ التنوين والنون والإضافة هي العامل، ولا نعلم أحداً ذهب إلى ذلك، وأمّا القول الذي حكاه فلم نجده إلاّ في هذا الكتاب))[٣٦]، والراجح إنَّ الذي جعل ابن الأثير

يذهب بهذا الرأي هو عدم الفصلِ بين العلاقة والعامل، فظهرَ لديه أنَّ التنوين والنون والإضافة هي العامل، وتعليقاً على قول الأندلسي بأنَّ (هذا القول لم يردْ إلاّ في هذا الكتاب) نقول ثمة بعض الإشارات المشابهة إلى هذا المعنى، ومنها ما أوردهُ المبرّد كما آسلفنا* قوله:(هذا سبيل كلّ ما كانت النون فيه عاملة من التبيين)[٣٧]، وأغلب الظنّ أنّ المبّرد يفسر سبب النصب الذي حصل بـ (العلاقة) وليس العامل.

وزادَ الرضي الأستراباذي (ت٦٦٨هـ) إلى هذه الأشياء الأربعة التي يتمُّ بها الاسم شيئين: الأوّل: الضمير. والثاني: اسم الإشارة، إذ يقول: ((ومعنى تمام الاسم: أن يكون على حالةٍ لا يمكن إضافته معها، فالاسم مستحيل الإضافة مع التنوين، ونوني التثنية والجمع، ومع المضاف؛ لأنَّ المضاف لا يضاف ثانية..))[٣٨] ثم يُضيف قائلاً: ((وقد يكون الاسم نفسه تاماً، لا بشيء آخر أعني لا تجوز إضافته، فينصب عنه التمييز، وذلك في شيئين:

أحدهما: الضمير، وهو الأكثر وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو: يا له رجلاً، ويا لها قصة، ويا لك ليلاً، ولله دره رجلاً جاءني، وويحه رجلاً لقيته، وكذا: نِعْمَ رجلاً وبِئسَ عبداً، و(ساء مثلاً)[٣٩]، ورُبَّه رجلاً لقيته.

وثانيهما: اسم الاشارة،... كقولك حبذا زيد رجلاً))[٤٠]، وأكد على أنَّهُ جعل هذين القسمين منصوبة بتمام الاسم؛ لأنَّ العامل فيها هو (الضمير، واسم الاشارة) ((لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله؛ فلا تظنّ أنّ الناصب للتمييز... هو الفعل، بل هو الضمير، كما في رُبَّه رجلاً))[٤١] وهذا يعني أنّ الاسم التام عند الرضي

يتمّ بستة أشياءٍ، وأكد على أنَّ المنصوب بعد أفعال المدح والذم هو من قبيل تمام الاسم.

نخلص مما سبق أن (الاسم التام) واحدٌ من العوامل اللفظية العاملة في تمييز المفرد، ويتمُّ الاسم بالتنوين ونوني التثنية والجمع، والإضافة، وزادَ الرضي الأستراباذي إلى هذه الأشياء الأربعة،(الضمير، واسم الإشارة)، ومعنى تمام الاسم: هو أن يكون الاسم على حالة لا يمكن إضافته معها، وذلك بتأثير التنوين، ونوني الثنية والجمع، والإضافة، والضمير، واسم الاشارة، التي(تمنع) الاسم من الإضافة فيتخذ وضعاً من نمط آخر، وهو النصب على التمييز، فالعامل إذاً (تمام الاسم) ونصب بالمخالفة عندما منع من علاقته الأصليّة متخذاً بمَن يقتضيه علاقة أخرى، وقد تَنبَّهَ النحاة إلى هذه الحقيقة إلاّ أنّهم لم يفصلُوا بين العامل والعلاقة، ولذا قرر بعضهم أنّ هذه الموانع هي العوامل، أو بمعنى آخر أن العلاقة هي العامل، ويؤكد هذا الأمر الدكتور غالب المطلبي، إذ يقول: ((إنّ النحاة العرب قد نظروا إلى المعاقبة بين هذه الأشياء من جهة العمل النحوي الإعرابي داخل الجملة، لا من جهة الوظيفة النحوية الدلالية، وكان ذلك بسبب من الملازمة التي سجلوها بين الإعراب الكامل والتنوين...))[٤٢].

مشابهة (الاسم التام) بالفعل:

يستعمل سيبويه (القياس) لِيتوصل به إلى استنتاجات مبنية على فكرتين هما: (المنزلة) و(الموضع)[٤٣]، ومما استعمله للقياس على هذا عبارة (عشرون درهماً) التي استعملها دليلاً في ممارستها تأثيراً شبيهاً بتأثيرِ الفعل، يقول (كارتر) في هذا الشأن: ((يبذل سيبويه جهداً عظيماً ليشير إلى تلك الكلمات التي تُمارس تأثيراً

فعلياً... كـ(عشرين).. ليست بأيّ حالٍ معتمدة على فعل محذوف، أو معنى فعلي لتأثيرها النحوي))[٤٤]، ومما حَمَلَهُ سيبويه على (عشرين) في العمل النحوي، ما ينصب على التمييز وهو المنصوب بـ(كم وما أُجرِيَ مجراها)، يقول سيبويه: ((أما «كم» في الاستفهام إذا أُعمِلَتْ فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منونٍ قد عَمِلَ فيما بعده.. وذلك الاسم «عشرون»))[٤٥] وقد بيّنَ السيرافي (ت٣٦٨هـ) لِمَ عَمِلَ العشرون عمل الفعل مع أنَّه اسم جامد، فقال: ((فإن قال قائلٌ: لِمَ جاز أن تعمل (العشرين) وما جرى مجراها، وليست بفعل ولا جارية عليه وإنّما هي اسم جامد؟ فالجواب في ذلك أنّ العشرين في الجمع بمنزلة (ضاربين) فلما كان (ضاربون) زيداً قد تدخل فيه النون فتنصب ما بعدها كقولك (ضاربون زيداً) وتنزع النون فتجرُّ ما بعده كقولك (ضاربو زيدٍ)، وكانت (العشرين) فيها النون إذ كان ما بعدها جنساً كقولك (عشرون درهماً)، وتنزع النون منها إذا كان ما بعدها مَالِكاً وما جرى مجراه للإضافة كقولك: (عشرو زيدٍ) وكان ضاربون مقتضياً للمضروب كما كان (عشرون) مقتضياً للنوع، أشبه العشرون الضاربين. فنصب ما بعده مع النون وخفض ما بعده مع نزعها))[٤٦]، حيث يبين السيرافي أوجه الشبه بين (ضاربين) و(عشرين) وهما، الأوّل: إنّ (الضاربين) يطلب ويقتضي منصوباً وهو المضروب (المفعول)، و(عشرين) تطلب وتقتضي المنصوب وهو (التمييز)، ولذلك تشابها بما يقتضيانهُ، الأمر الآخر: وجود النون التي تدلُّ على التمام في (ضاربين) و(عشرين) وهي تمنع من الإضافة، ولهذا حُمِلت (عشرون) على (ضاربين) لوجود هذه الأوجه، ويقسّم المبرد (ت٢٨٥هـ)

الشبه بالفعل وما يُحمل عليه إلى ثلاثة أقسام هي: ((الشبه للفظ، وللتصرف، والمعنى)) [٤٧]، فمثّل بما يُحمل على عمل الفعل للشبه في (المعنى) بـ(ما) المشبهة بـ (ليس)؛ لأنَّ ليس فعل و(ما) حرف والمعنى واحد، وبما يُحملُ على الفعل لشبه (التصرف) بـ(كان)؛ لأنّها على وزن الفعل وتتصرف تصرفه فمنها الماضي والمضارع..ألخ، ولكنَّها ليست بفعلٍ على الحقيقة[٤٨]، فعملت عمل الفعل لتصرفها تصرف الفعل، وأمّا (عشرون) فهي محمولة على الفعل للشبه في (اللفظ)، إذ قال: ((إذا قُلتَ: عشرون رجلاً فإنّما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيهاً بذلك؛ كما أنَّ قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ، ولعلَّ زيداً أخوك، مشبهٌ بالفعل في (اللفظ)، ولا يكون منه (فَعل) ولا (يفعل) ولا شيءٌ من أمثلة الفعل))[٤٩]، حيث يبين المبرّد أن الحروف المشبّه بالفعل حُمِلَتْ على الفعل للشبه اللفظي؛ لأنَّها لم تتصرف تصرف الفعل فلا يأتي منها أبنية الفعل المختلفة، كذلك (عشرون) حُمِلتْ على اسم الفاعل للشبه اللفظي، مما يعني أنّ المبرّد يرى المشابهة بين (عشرين) و (اسم الفاعل) هي مشابهة لفظية دون أيّ تأثير فعلي، وأمّا ابن السراج (ت٣١٦هـ) فقد عرض قضية المشابهة بصورة مغايرة بعض الشيء عمّا تنَاوله النحاة من قبله، فقد ذكر أنّ التمييز نُصِبَ؛ لأن التنوين والنون.. الخ حالت بين الاسمين فأشْبهت هذه الأشياء المانعة (الفاعل)، إذ يقول: ((الهاء في «مثله» حالت بين «مثل» و«زيد» أن تضيفه.. فنصبته كما نصبت المفعول لما حال الفاعل بينه وبين الفعل))[٥٠]، وربما استوحى ابن السراج هذا التشبيه من سيبويه في تفسيره لكيفية تعدي الفعل المتعدي الى المفعول، إذ يقول: ((ضرب عبدُالله

زيداً. فـ«عبدالله» ارتفع هـهنا كما أرتفع «ذهب»، وشغلت « ضرب» به كما شغلت به «ذهب»، وانتصب زيدٌ؛ لأنَّه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل))[٥١]، أي إنّ الفعل لّما شُغِلَ بالفاعل نُصِبَ المفعول، فأشبه التمييز المفعولَ من حيث أنّ موقعهما آخراً فالمفعول يأتي بعد تمام الكلام وتمييز المفرد يأتي بعد تمام الاسم ومنع (الفاعل) الفعل أن يشتغل في المفعول فنُصب، كما منعت النون الاسم من أن يُضاف لما قبله فنُصِبَ، ولذا وجب نصب التمييز؛ لأنَّه جاء بعد تمام اللفظ، كما وجب نصب المفعول عندما جاء بعد تمام الكلام واستقلال الفعل بفاعله؛ ومن هنا شبّه التمييز بالمفعول وشبّه هذه الأشياء(المانعة) من الإضافة بالفاعل، مع لحاظ الفارق بينهما في أنّ العامل في المفعول هو (الفعل)، فهو منصوب بعد تمام الكلام في حين العامل في تمييز المفرد الذي يأتي بعد (عشرين) وما شابهها (تمام الاسم)، فهما منصوبان بعد التمام، لذلك شُبَّه بالمفعول من هذه الجهة[٥٢]، وتَبعَ النحاة ابن السراج في هذه المشابهة، يقول الزجاجي (ت٣٣٧هـ): ((والمميز يعمل عمل الفعل، ولا يعمل إلاّ في نكرة؛ لأنّه أنقص مرتبة من الصفة، وإنّما هو مشبهٌ به، لأن التنوين، أو تقدير التنوين، أو النون يمنعه الإضافة كما يمنع الفاعل المفعول أن يشتغل به الفعل، وفي جملة الكلام عليه دليل، كما في الفعل دليل على المفعول، فنصب لمضارعته المفعول))[٥٣]، وقال الزمخشري (ت٥٣٨ه): ((وشَبهُ المميِّز بالمفعول أنّ موقعه في هذه الامثلة كموقعه في: ضرب زيدٌ عمراً، وفي: ضاربٌ زيداً، وضاربان زيداً..))[٥٤]، وفسر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) قول الزمخشري قائلاً: ((شبّه انتصاب تمييز

المفرد بما انتصب عن تمام المفردات المشبَّهة بالجمل كضاربان، وضاربون، فالعامل على ذلك في (درهماً) عشرون كما أنّ العامل في (ضاربون) زيداً ضاربون؛ لأنَّ العامل هو الذي يتقّوم به المعنى المقتضي للإعراب، والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول، وشبهه بالمفعول إنَّما حصل لوقوعه من تتمة (عشرون) كما أنّ عمراً من تتمة (ضاربون) فكما أنّ عمراً معمولٌ لـ(ضاربون) فـ(درهماً) معمول لـ(عشرون))[٥٥]، أمّا ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) فوجه قول الزمخشري إلى الموقع الذي يَحتلَّهُ التمييز المشابه لموقع المفعول، إذ يقولُ: ((يعني أنَّ التمييز يشبه المفعول من حيث إنَّ موقعه آخراً))[٥٦]، ثم قالَ: ((أمّا ما كان من نحو (عشرين درهماً).. وشبهه، فالعامل فيه معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به))[٥٧]، وعلى ما يبدو من ظاهر كلامهِ أنَّه يرى المشابهة بين «عشرين» و «ضاربين» مشابهة معنوية، حيث أكدَ هذا الرأي في موضع آخر بقوله: ((أمّا إذا كان العامل معنى غير فعل))[٥٨]، وهذا يعني أنَّ ابن يعيش جعل الشبه المعنوي أحد وجوه المشابهة، إلاّ أنّ ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) يرفض المشابهة في المعنى، إذ يقول: ((وقولك: عشرون درهماً مشبّه في اللفظ لا في المعنى بقولك: ضاربون زيداً))[٥٩]، وهذا هو رأي المبرّد من قبلهِ، حيث يرى أنّ ضاربين تعمل عمل الفعل بما فيها من معنى الفعل، فإذا أُدخِلَتْ النون في عشرين عملت عمل ضاربين للشبه اللفظي[٦٠] ويتضح من هذه الآراء أنّ (عشرين) وأمثالها أسماء جامدة إلاّ أنّها تجري مجرى الفعل فتعمل عمله لاعتمادها النون والتنوين والإضافة...الخ.

وذهب الخوارزمي (ت٦١٧هـ)

مذهباً مغايراً للنحاة، حيث يرى أنَّ التمييز منصوب بنزع الخافض، فقال: ((هذه تمحّلات النحويين، وقد ذكرتُ فيما مضى أنّ قياس الشبه كيف ينبغي أن يكون حتى يعتبر، والحقيقة أنَّ هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض))[٦١]، وردّهُ الأندلسي (بأنّه إنْ كان يريد سقوط الخافض هو الناصب وحده فهو أمحل مما قاله النحويون وأبعد، فإنّ سقوط الخافض عدم والعدم لا يعمل شيئاً)[٦٢].

أمّا الرضي الأستراباذي (ت٦٨٨هـ) فقد بين وجه المشابهة بقوله: ((إذا تمّ الاسم بهذه الأشياء، شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه التمييز الآتي بعده: المفعولَ، لوقوعه بعد تمام الاسم... فيصير ذلك الاسم التام عاملاً، لمشابهته الفعل التام بفاعله))[٦٣]، ثمّ يُعلل بتعليل دقيق لِمَ أشبهت التنوين والنون والإضافة..الخ الفاعلَ، فيقول: ((إنّما قامت مقام الفاعل الذي به يتمُّ الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عَقِب الفعل، ألاّ ترى أنَّ لام التعريف، وإن كان يتمُّ بها الاسم فلا يضاف معها: لا ينتصب التمييز عنه فلا يُقال: الراقود خلًّا))[٦٤]، وما ذهب إليه الرضي يبيّن الأصل الذي يقوم عليه النحو، فقد عُرِفَ النحو بأنّه: علمٌ بأصولٍ يُعرف بها احوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً[٦٥].

وأمّا المتأخرون، فقد ذكر أبو حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) آراء النحاة في التي شبهت به، إذ يقول: ((اختلف البصريون في الذي شُبّهتْ به:

فقيل: شُبّهت بـ(اسم الفاعل)، لطلبها اسماً بعدها كما أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك.

وقيل: لشبهها بـ(أفعل مِن) في طلبها اسماً بعدها على طريق

التبيين مُلتزماً فيه التنكير كما أنّه كذلك))[٦٦]، ويرى الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ) أنَّ (عشرين) أشبهت (اسم الفاعل) بثلاثة وجوه، إذ يقول: ((فإنّه شيبه بـ(ضاربٌ عمراً) في الأسمية، والطلب المعنوي، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون))[٦٧] وذهب السيوطي(ت٩١١هـ) إلى أنّ التمييز بابٌ ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل:((لأنَّ النصب فيه على التشبيه بـ(أفعل مِن)، و(أفعل مِن) مُشبّهة بالصفة المُشبّهة، وهي مُشبّهةٌ باسم الفاعل، وهو بالفعل، فلا يُحسن إلاّ عند تعذّر الإضافة))[٦٨].

وعلى هذا جرى الاسم التام مجرى الفعل في العمل، وقد شُبّه بـ(اسم الفاعل)، أو بـ(أفعل من) العاملة عمل الفعل، حيث بيَّنَ النحاة أوجه الشبه بين(عشرين) – وهي اسم جامد يعمل عمل الفعل– و(ضاربين) ومنها، الاقتضاء أو الطلب المعنوي، إذ يقتضي كلٌّ منهما الآخر، ووجود ما يحصل به التمام كالتنوين والنون والإضافة، والتشابه في الموقع فـ(الاسم التام) يشبه الفعل التام بفاعله ومعموله يشبه المفعول، ولا يعمل النصب في التمييز إلاّ إذا اعتمد التنوين، أو نوني التثنية والجمع، أو الإضافة، وكذلك الضمير، أو اسم الإشارة، فإذا تمَّ الاسم بهذه الأشياء عمل فيما بعده كعمل اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، فهذه الأشياء ليست هي العاملة إنّما تمارس وظيفة مفرقة بين الاسمين ولأنّهما يقتضيان بعضهما بعضاً ويطلب بعضهما بعضاً، فقد ارتبط الاسم التام بعلاقة أخرى مخالفة لعلاقة الأصل (الإضافة)، فنصب على التمييز وهذا المقصود بعلاقة الخلاف.

الخلاصة:

١– الاسم التام هو أحد العوامل

اللفظية التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل، ومعناه هو أن يكون الاسم على حالةٍ لا يمكن إضافته معها وهو يطلبُ ما يَليه ويقتضيه، فيتخذُ وضعاً آخر من التعلّق بما يَليه، وهو النصب على التمييز، إذ يعمل فيما بعده كعمل اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل.

٢- يتكون الاسم التام ويتمُّ بأشياء عدة هي: (التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة، وزادَ الرضي، الضمير، واسم الإشارة لِتمامهما بنفسهما).

٣- حمل النحاة (الاسم التام) على (اسم الفاعل) العامل عمل الفعل، وأجملُوا وجوه الشبه بالأمور التالية:

أ- إنّ كلًّا منهما يطلبُ الذي يَليه ويقتضيه، فـ(اسم الفاعل)(ضاربون) يقتضي منصوباً وهو(المفعول)، و(الاسم التام) يقتضي منصوباً وهو (التمييز).

ب- وجود ما يدلُّ على التمام في (ضاربين) و(عشرين) وهي (النون).

الهوامش:

١- الكتاب، سيبويه، تح: محمد كاظم البكاء: ٣/ ١٢٥.

٢- ينظر: ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، غالب فاضل المطلبي: ص٦١.

٣- المصدر نفسه: الموضع نفسه.

٤- ينظر: عشرون درهماً في كتاب سيبويه، مايكل جي كارتر: ص١٢١، وينظر: سبع قراءات في كتاب سيبويه، رجاء عجيل الحسناوي: هامش ص٢١٢.

٥- الكتاب: ١ / ٢٣٧.

٦- يقول الدكتور محمد كاظم البكاء: ((التنوين عنده عبارة تدل على التمام الذي ينصب ما بعده))، الكتاب: هامش ٣/ ٥٩.

٧- المصدر نفسه: ١ / ١٠٣.

٨- شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/ ٢٩٤.

٩- عشرون درهماً في كتاب سيبويه: ص٢٢٢.

١٠- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء: ص ٢٦١.

١١- المصدر نفسه: ص٢٦٣.

١٢- ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي: ص ٦٣.

١٣- الكتاب: تح: محمد كاظم البكاء: ٣/ ٤١.

١٤- المقتضب، المبرّد: ٣/ ٣٢.

١٥- التمييز في التعبير القرآني، خليل خلف بشير العامري: ص٣٧.

١٦- المصدر نفسه: الموضع نفسه.

١٧- ينظر: المقرب، ابن عصفور: ١/ ١٦٣.

١٨- ينظر: التمييز في التعبير القرآني: ص٣٧- ٣٨.

١٩- المقتضب: ٤/ ٣٢.

٢٠- المصدر نفسه: ٣/ ٣٣.

٢١- المصدر نفسه: ٣/ ٣٢.

٢٢- ملمح الوصف بالفعل الإسنادي في التركيب النحوي، فاخر هاشم الياسري: ص٧٠.

٢٣- المقتضب: ٣/ ٣٣.

٢٤- المصدر نفسه: ٣/ ٣٢.

٢٥- ((الملاحظ أنّ ابن السراج عامل النون والتنوين معاملة واحدة وهذا ما سبقه إليه سيبويه من قبلُ، عندما قال(لأنّ العشرين عددٌ منون))، الكتاب: ٣/ ٤٢.

٢٦- الأصول في النحو، ابن السراج: ١ / ٣٠٦.

٢٧- المصدر نفسه: ١ / ٣٠٨.

٢٨- الكتاب: ٣/ ٤١.

٢٩- تداخل المعنى الوظيفي في القرآن الكريم أنماط ودلالات، أحمد عبدالله نوح: ص٨٠.

٣٠- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني: ص ٣٠٦.

٣١- ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ص ٢١٢.

٣٢- ينظر: المفصل، الزمخشري: ص ٨٤.

٣٣- ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: ص١٥٤-١٥٥.

٣٤- ينظر: الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: ١ / ٣٥٢.

٣٥- البديع في علم العربية، مجدالدين ابن الأثير: ١ / ٢١٢.

٣٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي: ٩ / ٢٢٣.

* ينظر ص٤ من البحث.

٣٧- ينظر: المقتضب ٣ / ٣٣.

٣٨- شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٥٩.

٣٩- سورة البقرة: ١٧٧.

٤٠- شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٥٩- ٦٠.

٤١- المصدر نفسه: ٢ / ٦١.

٤٢- ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي: ص ٦٤.

٤٣- ينظر: نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد، مايكل جي كارتر: ص٣١.

٤٤- عشرون درهماً في كتاب سيبويه: ص ١٢٤.

٤٥- الكتاب: ٣/ ٤١.

٤٦- شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢ / ٧٣.

٤٧- المقتضب: ٣/ ٣٣.

٤٨- المصدر نفسه: الموضع نفسه.

٤٩- المصدر نفسه: الموضع نفسه.

٥٠- الأصول في النحو: ١/ ٣٠٧- ٣٠٨.

٥١- الكتاب: ١ / ٨٨.

٥٢- ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٢ / ٣٧.

٥٣- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي: ص ١٣٥.

٥٤- المفصل: ص ٨٤.

٥٥- الايضاح في شرح المفصل: ١ / ٣٥٢.

٥٦- شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ٣٧.

٥٧- المصدر نفسه: الموضع نفسه.

٥٨- المصدر نفسه: ٢ / ٤٢.

٥٩- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: ص ١٥٨.

٦٠- المقتضب: ٣/ ٣٢- ٣٣.

٦١- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي: ١ / ٤٤٩.

٦٢-نقلاً عن التخمير: هامش ١/ ٤٤٩.

٦٣- شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٥٩.

٦٤- المصدر نفسه: الموضع نفسه.

٦٥- مجيب الندا في شرح قطر الندى، الفاكهي: ص ٧.

٦٦-التذييل والتكميل: ٩/ ٢٢٢.

٦٧- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد عبدالله الأزهري: ١/ ٦١٧.

٦٨-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي: ٤/ ٦٦.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

١- أسرار العربية، للشيخ الأمام كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (د.نشر)، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٤- الإيضاح في شرح المفصّل أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٢م.

٥- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجدالدين ابن الأثير (ت٦٤٦هـ)، تحقيق ودراسة: صالح حسين العابد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.

٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٨- التمييز في التعبير القرآني، خليل خلف بشير العامري، دار الولاء، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

٩- سبع قراءات في كتاب سيبويه، رجاء عجيل الحسناوي، مكتبة العلامة ابن فهد الحلي، كربلاء المقدسة- العراق، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٠- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في

النحو، للشيخ خالد عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١- شرح الرضي على الكافية، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

١٢- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله المرزباني (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

١٣- شرح المفصّل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدمه ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٤- شرح المفصّل في صنعه الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

١٥- ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، غالب فاضل المطلبي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٦- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للشيخ عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاني (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٢، (د.سنة).

١٧- الكتاب كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ) تصنيف منهجي وشرح علمي، تحقيق: محمد كاظم البكاء، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٥م.

١٨- مُجيب الندا في شرح قطر الندى، للعلامة جمال الدين عبدالله بن أحمد المكي الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: مؤمن عمر محمد البرارين، الدار العثمانية للنشر، عمان- الاردن، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

١٩- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب(ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، (د.ط)، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٠- المفصّل في علم العربية، تصنيف أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري(٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.٠

٢١- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.

٢٢- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٣- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.

٢٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للأمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

البحوث والدوريات

١- تداخل المعنى الوظيفي في القرآن الكريم أنماط ودلالات، أحمد عبدالله نوح، مجلة آداب البصرة، العدد٧٢، لسنة٢٠١٥.

٢- عشرون درهماً في كتاب سيبويه، للمستشرق الإنجليزي ما يكل جي كارتر، ترجمة وتعليق عبداللطيف الجميلي وحاتم الضامن، مجلة المورد، العراق-بغداد، العدد١، المجلد٦، ١٩٨٧م.

٣- ملمح الوصف بالفعل الإسنادي في التركيب النحوي، فاخر هاشم الياسري، مجلة آداب البصرة، العدد٥٢، لسنة٢٠١٠م.

٤- نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد، للمستشرق الإنجليزي مايكل جي كارتر، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العدد١، المجلد١٩، ١٩٩٢م.